

تقرير لجنة المراجعة المقدم للجمعية العامة لشركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات عن السنة المنتهية

في ٣١/١٢/٢٠٢٢م

السادة المساهمين الكرام:

يسر لجنة المراجعة في شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات - بترورابغ - ("الشركة") أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والمتضمن رأيها في مدى كفاية ونزاهة نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وما قامت به من أعمال ضمن نطاق اختصاصها، حيث تهدف لجنة المراجعة إلى مساعدة مجلس إدارة الشركة للقيام بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية للشركة وفعالية الإجراءات المتبعة لإدارتها، نظام الرقابة الداخلية، القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة، ترشيح مراجع الحسابات الخارجي بعد التأكد من مؤهلات واستقلالية فريق المراجعة وتقييم أدائه، عمليات المراجعة الداخلية، التقيد بالقوانين واللوائح والسياسات المتعلقة بأخلاقيات العمل وتعارض المصالح وغيرها من الأمور وفقاً للمهام والصلاحيات المفوضة لها من الجمعية العامة للشركة.

تم تشكيل اللجنة الحالية بقرار من الجمعية العمومية من عدد أربعة أعضاء منهم عضوين مستقلين وعضوين غير تنفيذيين على النحو التالي:

- السيد عبد الله بن جابر الفيقي، رئيس اللجنة (عضو مستقل)
- المهندس نوري ياكى تاكشيتا، (عضو غير تنفيذي)
- المهندس سليمان عامر البرقان، (عضو غير تنفيذي)
- المهندس محمد عبد اللطيف العمير، (عضو مستقل)

عقدت اللجنة عدد (٤) أربعة اجتماعات خلال العام ٢٠٢٢ م، فيما يلي أهم الأنشطة والإنجازات التي قامت بها اللجنة، في إطار الاختصاصات المنوطة بها، للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م:

أولاً: القوائم المالية والتقارير:

- مراجعة أهم المسائل المحاسبية والأمور المتعلقة بالتقارير، بما في ذلك المعاملات المعقدة أو غير العادية والتقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية، والإعلانات المهنية والتنظيمية المستجدة، وتقييم مدى أثرها على القوائم المالية.
- مراجعة نتائج عملية التدقيق والضبط الداخلي مع كل من الإدارة والمراجعين الخارجيين، بما في ذلك أي صعوبات تمت مواجهتها.
- دراسة القوائم المالية والتوصية باعتمادها قبل الإعلان عن النتائج.
- دراسة القوائم السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- مراجعة التقرير السنوي المالي للشركة والإصدارات التنظيمية ذات الصلة قبل إصدار التقرير للتأكد من دقة واكتمال المعلومات الواردة في التقرير وأنها عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح لمستخدميها تقييم المركز المالي للشركة، وأدائها، ونموذج عملها، واستراتيجياتها.
- الاشتراك مع الإدارة والمراجعين الخارجيين في مراجعة جميع المسائل المطلوب إبلاغها إلى اللجنة بموجب معايير التدقيق والمراجعة المعترف بها والمقبولة عموماً.
- مراجعة السياسات المحاسبية المعمول بها وإبداء الرأي لمجلس الإدارة بشأن أية توصيات تتعلق بها.

- فهم الإجراءات المتبعة لإعداد البيانات المالية المرئية، وتحديد طبيعة ومدى مشاركة المراجع الداخلي والخارجي.

ثانياً: المراجع الخارجي:

- التحقق من استقلال مراجعي الحسابات الخارجيين والتحقق من أهليتهم واستقلاليتهم.
- دراسة خطة المراجعة لمراجعي الحسابات الخارجيين والتوصية بشأنها.
- فهم نطاق مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين، والحصول على تقارير بأهم النتائج والتوصيات، متضمنة رأي الإدارة على تلك التقارير.
- مراجعة نهج ونطاق المراجعة المقترحة من قبل المراجعين الخارجيين وإبداء أي ملاحظات عليها.
- الإشراف على أنشطة المراجعين الخارجيين والتأكد من تنفيذ نطاق أعمال المراجعة المسندة إليهم أثناء أدائهم لواجباتهم.
- مراجعة تقرير مراجعي الحسابات الخارجيين وملاحظاتهم فيما يتعلق بالبيانات المالية للشركة، وحل أي خلاف بين الإدارة ومراجعي الحسابات الخارجيين ومتابعة الإجراءات المتخذة حيال ذلك.

ثالثاً: المراجعة الداخلية:

- دراسة ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية بالشركة، بما في ذلك أمن تقنية المعلومات والرقابة عليها.
- الرقابة والإشراف على أداء ونشاط إدارة المراجعة الداخلية للشركة وضمان الاطلاع على المعلومات والبيانات اللازمة والتأكد من فعالية أنشطة الإدارة في أداء مهامها وواجباتها وفقاً للمعايير المهنية المتبعة، إضافةً إلى التقيد بالمعايير الدولية للممارسات المهنية لوظيفة المراجعة الداخلية.
- ضمان عدم وجود قيود أو قيود غير مبررة على أنشطة المراجع العام.
- مراجعة واعتماد الخطة السنوية للمراجعة الداخلية.
- مراجعة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية فيما يتعلق بالملاحظات الواردة فيها والتأكد على عدم تكرارها.

رابعاً: الالتزام:

- مراجعة فاعلية نظام مراقبة وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ونتائج التحقيقات ومتابعتها بما في ذلك الإجراءات التأديبية، في حالات عدم الالتزام.
- التأكد من وجود وسيلة تواصل مفتوحة مع المراجعة الداخلية لتقديم الملاحظات بشأن أي مسائل مالية أو محاسبية أو شبهة فساد تتعلق بأعمال الشركة.
- الحصول على تحديثات منتظمة من الإدارة والمستشار القانوني للشركة فيما يتعلق بمسائل الالتزام.
- مراجعته العقود والتعاملات المقترحة التي تجريها الشركة مع الجهات ذات العلاقة.
- التأكد من التزام الشركة بالأنظمة والإجراءات الحكومية والتحقق من مدى ملائمة التقارير الصادرة عن الشركة إلى الجهات الرقابية والإشرافية وموافقتها للأنظمة واللوائح والتعليمات والسياسات التي تطبقها الشركة.

خامساً: إدارة المخاطر:

- مراجعة أنشطة لجنة إدارة المخاطر واستلام التقارير من اللجنة بشكل منتظم للتحقق من فعالية كفاءة تقدير الشركة للمخاطر المالية والتنظيمية والتشغيلية وغيرها من المخاطر العالية التي قد يكون لها تأثير على تحقيق الشركة لأهدافها، والتحقق من مدى فعالية الإجراءات التي تم اتخاذها من الإدارة التنفيذية للشركة لمواجهة وإدارة هذه المخاطر.

- مراجعة الاستراتيجيات والسياسات المفصلة لإدارة المخاطر وفقاً للائحة عمل لجنة إدارة المخاطر والتأكد من أن هذه الاستراتيجيات والسياسات متسقة مع نشاطات الشركة ومراقبة تنفيذها والتأكد من مراجعتها وتحديثها وفقاً لأي عوامل تغيير خارجية أو داخلية في الشركة.

سادساً: مهام أخرى:

- على أساس منتظم، يتم إبلاغ مجلس الإدارة عن أنشطة اللجنة وملاحظاتها حول نظام الرقابة الداخلي العام، وتقديم التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة في أي مجال يندرج ضمن مسؤوليات اللجنة ويتطلب اتخاذ إجراء أو تحسين.

الخاتمة

بناءً على ما تم عرضه على لجنة المراجعة من معلومات من إدارة الشركة ومن المراجع الخارجي وكذلك من المراجع الداخلي والجهات الرقابية المختلفة، لا ترى لجنة المراجعة وجود أي ملاحظات جوهرية على أعمال الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأن إجراءات الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر والالتزام تم إعدادها على أسس سليمة ويتم تنفيذها بفعالية.